تشبث الأزهر بسلطة الإفتاء يعجّل بصدامه مع الحكومة بسبب الإخوان

إعادة كوادر متطرفة إلى المشهد الدعوي واحتكار الفتوى يهددان ما بقي من نفوذ للأزهر في مصر

دشنن قرار الأزهر الأخير بتشكيل هيئة جديدة لوضع السياسنات العامة للفتوى، وجمع شــتات مؤسسات الإفتاء تحت مظلة هيئةً كبار العلماء، فصلا جديدا من فصول تصعيده مع الحكومة المصرية وهو ما يجعل نفوذه عُرضة للخطر حيث تسعى الحكومة إلى التقليص من استقلالية هذه المؤسسة الدينية بسبب تشبثها بعدم تجديد خطابها الدينى ومراجعة الموروث وقراءته بطريقة تصعب استثماره من قبل المتشددين، وكَّذلك استقطاب شخصيات معروفة بانتماءاتها الفكرية والسياسية إلى جماعة الإخوان المسلمين.



كاتب مصري

🔻 القاهرة - تتحرك مؤسســـة الأزهر في مصر بخطوات سسريعة لترتيب أوراقها الداخلية قبيل موعد انعقاد جلسات مجلس النواب بتشكيله الجديد مطلع يناير المقبل، وسلط شلعور متصاعد بأن خطة الحكومة لتقليص صلاحياته الدينية لن تتوقف، في ظل تمسكه بأن يكون "دولة داخـل الدولـــة"، من حيث النفــوذ الديني

وعكس قرار المجلس الأعلى للأزهر، قبل أيام، بتشكيل هيئة جديدة لوضع السياسات العامة للفتوى، وجمع شــتات مؤسسات الإفتاء تحت مظلة هيئة كبار العلماء، أن المؤسسة الدينية تدرك جيدا ما يدور في الكواليـس، فهناك دوائر حكومية تتمسك بسحب البساط من تحت أقدام الأزهر في شرؤون الفتوى، ما دفعه إلى محاولة احتكار المشهد مبكرا.



وتقدمت الحكومة قبل أسابيع إلى البرلمان الحالى، المنتهيــة ولايته في يناير المقبل، بمشروع قانون يقضى بنقل تبعية دار الإفتاء إلى مجلس الوزراء بدلا من الأزهر، ووافق عليه مجلس النواب بصورة مبدئية، لكن المؤسسة الدينية صعدت ولوحت بإجراءات قضائية، فتم سحب المشروع وتجميده، ويقى الحال كما هو، لكن هناك مؤشرات على وجود نية للنبش في القضية مرة أخرى.

بدرك قادة الأزهر، أن تجميد القانون لا يعنى الإلغاء، وقد يتم تمريره في أي لحظة رغماً عن المؤسسة الدينية، ما دفع إلى أن بكون لدى الأزهر كيان مواز لدار الإفتاء يتبع هيئة كبار العلماء، من خلال جمع لإفتاء تحـت راية واحــ تكون لها قوة وتأثير ونفوذ كبير، إذا تقرر في المستقبل القريب إلغاء تبعية دار الإفتاء للأزهر، بحيث تكون هيئة حكومية بصبغة

الربط بين جهات الإفتاء

تختص اللجنة الاستشارية للفتوى بتحقيق الربط بين جهات الإفتاء، والتأكد من مراجعة الفتاوى الصادرة قبل نشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتوافق الفتاوي الصادرة عن الجهات المعنية بالفتوى مع اللجنة الاستشارية وقرارات وفتاوى هيئة كبار العلماء، ويكون الإعلان عن الفتاوى من خلال الموقع الرسمى للجهة الصادرة عنها الفتوى وعبر بيان مكتوب ويدافع رجال المؤسسة الدينية، بأن

الغرض من جمع شتات جهات الإفتاء تحت مظلة هيئة كبار العلماء، هو وقف فوضى الفتاوى، لكن المعضلة الحقيقية في الأسماء التم، اختارها الأزهر لتكون مســؤولة عن هذا الغرض، فالبعض له توجهات متشددة بشكل واضح، وثمة تحفظات كثيرة على وجوده في أي منصب قيادي.

ومن بين الأسماء المختارة، عباس شـومان وكيـل الأزهـر السـابق الذي تم إقصاؤه من منصبه وعدم التجديد له من الرئيس عبدالفتاح السيسي، لكن أحمد الطيب شيخ الأزهر أعاده إلى الواجهة مرة أخرى، بالالتفاف على قرار إبعاده عن وكالــة المؤسســة الدينية، لأســباب تتعلق بانتماءاته الفكرية والسياسية، حيث كان من المدافعين عن الرئيس الإخواني محمد مرسى ووصفه بالخليفة.

مساجد القاهرة ليخطب في الناس يـوم جمعـة، فتطـرق إلى محمد مرسـي في ذروة غضب الشارع على قراراته وتصرفات جماعته، وقالَ عنه إنه مثل الخلفاء الراشدين في الأرض، ولا يجوز الخسروج علسئ قراراتسه ومن يفعسل ذلك آثم شـرعا، ويحق له عـزل خصومه مهما كانت مناصبهم، ويجوز له اعتلاء منصة القضاء ليحكم بين الناس. كما أن عطا السنباطي الذي كان

ومثبت أن شــومان اعتلــي منبر أحد

اختاره الطيب لرئاسة أكاديمية الدعاة والوعاظ، وأقاله بعد يوم واحد من تكليفه بالمنصب لثبوت تأييده المطلق للإخوان أثناء وبعد انتهاء فترة حكمهم للبلاد، تم إدراجه ضمن الأعضاء المكلفين بإدارة جهات الفتوى في هيئة كبار العلماء، ما أثار حالة من الريبة حول إصرار الأزهر علئ تصعيد كوادر محسوبة على الإخـوان، فـى وقت تحـارب فيــه أجهزة الدولة هذا السلوك.

ومن غير المتوقع أن تصمت دوائر الحكم على احتماء الأزهر بالاستقلالية وعدم جـواز الطعن في قراراته أو التدخل لإلغائها، لأنه لا يمكن أن تكون النتيجة إعادة كوادر إخوانية إلى صدارة المشهد الدعوي واحتكار شــؤون الفتوى، في ظل تمسك الدولة بتنقيح الخطاب الديني من التطرف، ومنع ربط الفتاوي بآراء تُخدم

وكان شومان واجهة الأزهر في غالبية معاركه مع وزارة الأوقاف، ويبدو أن تصعیده مرة أخرى يستهدف أن يتولى مهمة الاشتباك مع أي جهة تحاول التلقيص من نفوذ وصلاحيات المؤسسـة

إرادة التغيير

ربما لم يدرك أحمد الطيب أن إستناد مهام كبرى لمتشددين داخل الأزهر، والدخول في عناد مع السلطة التي تدخلت بشكل غير معلن و أبعدتهم عن المشهد، لن يمرًا بسهولة، وسوف تكون لهما تداعيات كانت المسررات فالأزهس منت الحكومة الفرصة لمناقشية قوانين تمس من استقلاله

ولأن المعركة مع البرلمان الجديد قد تكون قادمة لا محالة، فالشيخ الطيب لا يريد الظهور في الصورة بشكل مباشر، سل بيحث عن شخصية تقوم بدوره علىٰ الوجـه الأكمل، متسلحة بالتعاطف المجتمعي مع الأزهر، ودائما ما يسوق أي قرار يمسله على أنه ضلد الدين ولصالح علمانيين ومتحررين فكريا وثقافيا.

وتتسلح الحكومة بقانون تمت المصادقة عليه، بإقصاء كل موظف حكومي من منصبه إذا ثبت عليه الانتماء إلى جماعــة الإخوان، مهمــا كان نفوذه، ودون حكم قضائى أو تحقيقات إدارية، أيّ أن هناك غطاء قانونيا تحتمى به الجهات الرسمية عندما تقرر أن تدخل المعركة المرتقسة، لتقلسص صلاحيات الأزهر وقصقصة أجنحته التي يتراقص عليها البعض من الإخوان.

وقال منيـر أديب الخبير والباحث في شيؤون الإسلام السياسي، إن أزمة الحكومة مع المؤسسة الدينية، يمكن اختصارها في كون الأخيرة ليس لديها إرادة للتغيير، ولا القدرة على تقديم الإسلام الوسطى، وجزء كبير من الأزمات يكمن في فشل الأزهر فى تقديم خطاب قادر على تفكيك أفكار التنظيمات المتطرفة، والتركيز فقط على تقوية نفوذه ودعم صلاحياته الدينية.

وأضاف لـ"العرب"، أن "انتهاء أكبر مشكلات الدولة المصرية مع الانحراف الفكري يبدأ من تخلى المؤسسة الدينية الأم عن تقديم نفسـها حارسة للدين ومحتكرة للفتوى"، لأن ذلك "يسمح للاجتهاد

والتعمق في الدين بشكل عصري، لكن ذلك لن يتحقق طالما أن القيادات المحسوبة على المتشددين مهيمنة على القرار الديني داخل الأزهر".

وما زال تراخى الأزهر عن القيام بخطوة جريئة مثل الذي اتخذتها هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، بوصف الإخوان بالجماعة الإرهابية المنحرفة، مثيرا للريبة على المستويين الرسمي والشعبي، إذ لم يسبق للمؤسسة الدينية التي عاصرت تطرف وانحراف الفكر الإخواني أن تطرقت إليهم بهذه التوصيفات الحادةً.

ورغم مطالبات كثيرة لجبهة علماء الأزهر بتحديد الموقف الشرعى من الإخوان كجماعة تحتمي بالإسلام الوسطي، لكن الصمت خيّم على المشهد، في مؤشس يعكس نفوذ عناصس الجماعة داخل المؤسسة الدينية، واستغلال الصلاحيات الموكلة إليهم، لعدم منت الحكومة غطاء في حين دار الإفتاء لا تتوقف عن الاشتباك مع فكر الإخوان.

ولفت منير أديب، إلى أن "أكبر أزمة تعانى منها المؤسسة الدينية في مصر، هى استمرار نظرتها إلى جماعة الإخوان علىٰ أنها تنظيم دعوي بامتياز، لا يختلف عن باقى التنظيمات الأخرى التي تعمل في الحقل الخيري، وهذه طامة كبرى، لأن ذلك يخالف رأي وتوجه القيادة السياسية وأجهزة الأمن التي تخوض معركة ضارية ضد الإرهاب، ورغم ذلك يرفض الأزهر ربط

الإرهاب بالإخوان". يكتشف المتابع لتحركات المؤسسة الدينية مؤخرا أنها ماضية في ترتيب الأوراق التى تضمن لها البقاء كقوة لا منازع لها في شوون الفتوى، من خلال تتبيت التشدد كأمر واقع، فهي التي أنشات قبل أيام بنكا مختصا لجمع الفتاوي القديمة والحديثة لتكون وحدها المرجعية لكل من يريد البحث عن رأي ديني دون اللجوء إلى جهات

وبدأ الأزهر يدرس الفتوى في مناهجه التعليمية ليكبر المتعلم وهو على دراية بالملف، وأخيرا جمع كل هيئات الإفتاء تحت مظلة هيئة كبار العلماء.

ورطة الصفوف الأولى

اللافت أن تشكيل الهيئة الاستشارية للفتوى بالأزهر خلت عضويتها من شـوقى علام مفتى الديار المصرية، رغم أن الدار ما زالت تحت راية الأزهر وضمن جهاتها الدعوية، لكن يبدو أن هناك من صار يحسب المفتى على الحكومة وليس الأزهر.

يتعامل قادة الصفوف الأولئ بالأزهر بحساسية مفرطة مع التطرق إلىٰ فكرة احتكار المشبهد وتعاظم النفوذ، ولا يدركون أن لأصحاب هذه الآراء قناعاتهم، فإذا كانت الأغلبية تطالب بتوحيد جهات الفتوى لعدم التضارب بينها والحد من الفتاوى الشاذة، فإن ذلك لا يمكن أن يكون مبررا

صبر الحكومة المصرية نفد الخطاب الديني وتنقية

بعد تراخى الأزهر عن تجديد المناهج من التطرف وتمسكه التراث القديم وعدم تطهير المؤسسة من المتشددين الذين يحتمون باسمه لإصدار فتاوى مثيرة للجدل



شيء يمكن تخيله لضمان البقاء كقوة لها نفود مجتمعي ودعوي مهما حاولت دوائر وجهات داخلُّ الدولة التقليص منها. وقد نفد صبر الحكومة من تراخى

الأزهر عن تحديد الخطاب الديني وتنقيح المناهج من التطرف وتمسكه المتشددين الذين يحتمون باسمه لإصدار فتاوى مثيرة للجدل تسببت مع الوقت في تعظيم التطرف وتكريس الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وعدم التناغم مع خطط وبالتالي، لا الأزهر مقتنع برؤية

أزملة نفس الفئة من قادة الصف

الأول، أنهم ينظرون إلى المساس بأي

رجل قـوي داخل الأزهر، علـى أنه مقدمة

لفقدان السيطرة على الأمور، ووجودهم،

ولو في ظل انتماءات فكرية متشددة تكن

العداء للنظام الحاكم يضمن في حد ذاته

عدم تفكك المؤسسة من الداخل لأن هؤلاء

الحكومـة حول إدارة المشـهد الديني، ولا الأخيرة مؤمنة بمبرراته في البقاء على حالــه ككيــان محظــور الاقتــراب منه أو المساس بصلاحياته، ما يمهد الطريق لمعركة محتدمة ربما يكون عنوانها تغيير الأمر الواقع، لأن الدولة ليس لديها الرفاهية للدخول في سبجالات كلامية وصدامات متكررة.

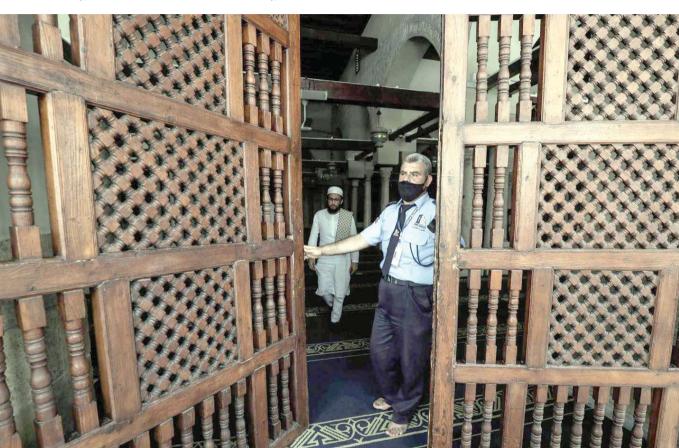
ضبط الفتاوي

صحيح أن قرارات المجلس الأعلىٰ للأزهر لم تواجه اعتراضات رسمية، واكتفت وسائل إعلام محسوبة على الحكومة بالهجوم علمها، لكن ذلك لا يعنى أنها قررت رفع الراية أمام محاولات الهيمنة من جانب المؤسسـة علىٰ الفتوى، لأن ذلك يؤدي إلىٰ دخولها في تحد واضح مع رأس السططة الذي لا يستهويه احتكار جهة واحدة للرأي الديني، باعتبار ذلك يضرب الاجتهاد في مقتل.

يدافع بعض المحسوبين عن المؤسسة الدينية، بأن توحيد جهات الفتوى جاء كرد فعل على تراخي وسائل الإعلام في الالتزام بقائمة الأسلماء التي اختارها الأزهر لتفتى للناس على الهواء وترد على







فتح باب المواجهة مع الحكومة المصرية استفسارات الصحف والمواقع الإخبارية، لكن هؤلاء لم يدركوا أن كل الأسلماء التي

سبق اختيارها تتمسك بالتراث وترفض وأكد عطية لاشين أستاذ الفقه وعضو لجنة الفتوى الرئيسية بالأزهر، أن المؤسسة الدينية لا تبحث عن شيء سوى ضبط الفتاوى وعدم التضارب بينها، بعدما ضرب الإعلام بقائمة أسماء العلماء المنوط بهم إصدار الفتاوى عرض الحائط،

للأزهر مصدرها سيطرته على شوون الفتاوي، كثروة ضخمة في مجتمع صار يقدس الرأي الديني، ويتحرك يمينا

يريد الأزهر أن يصل في النهاية إلى مرحلة يكون فيها قبول الشارع لأي فعل أو قرار مرتبطا بصدور فتوى أزهرية، ويتم إقناع الناس بتجاهل الآراء المخالفة ولو صدرت عن دار الإفتاء نفسها، لكن بلوغ هذه المكانة يبدو صعبا، لأن دوائر صناعة القرار لن تسمح بأن تكون الكوادر الإخوانية داخليه صاحبة الكلمية العليا والرأي المحصن من النقد والمراجعة، ويتم تقديم نفسها للشارع باعتبارها الأجدر بحمل راية الدفاع عن الإسلام بالتصدي